العلاقات التركية-البريطانية (١٩٢٣-١٩٣٨)

د. حنا عزو بهنان
مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

اتسمت العلاقات التركية-البريطانية منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٢٨ بطابع الجمود، حيث كشفت عملية حسم النزاع بينهما على ولاية الموصل سنة ١٩٢٦ عن مكنونات العداء بينهما.

شهدت سنة ١٩٢٩ بداية المصالحة الدبلوماسية بين الدولتين، إذ اخذ العلاقات التركية-البريطانية تتحسن منذ منتصف عقد الثلاثينات من القرن العشرين، نظرا لموقف بريطانيا المساند من قضية المضايق التركية عندما طالبت تركيا بعقد مؤتمر دولي لإعادة النظر في بنود تلك القضية بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣.

وكان للدور البريطاني المساند لتركيا في مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٦ الأثر البالغ في حصول تركيا على السيادة الكاملة على تلك المضايق بموجب اتفاقية مونترو في ٢٥ تموز من تلك السنة.

شهدت العلاقات بين الدولتين بعد ذلك التاريخ تطورا ملحوظا سواء على المستويين السياسي أم الاقتصادي.

تمهيد

وجدت بريطانيا في نظام الامتيازات الأجنبية[١] الفرصة السانحة لتغلغل نفوذها وبالتالي تقوية علاقاتها مع الدولة العثمانية. وخلال السنوات (١٥٨٠-١٥٨٣) منحت الدولة الأخيرة الامتيازات لبريطانيا.

أدى تنامي قوة بريطانيا ومركزها الدوليين من جهة، والتدهور الذي طرأ في العلاقات ما بين معظم الدول الأوربية والدولة العثمانية بسبب الحملة العسكرية العثمانية على فيينا سنة ١٦٨٣ من جهة أخرى، الى تقوية علاقات الدولة العثمانية مع بريطانيا، ومن ثم فتح أبواب الدولة الأولى على مصاريعها لتغلغل المصالح والنفوذ البريطانيين في الميادين الاقتصادية

والسياسية لتلك الدولة[٢]. ففي سنة ١٨٣٨ تم التوقيع على الاتفاقية التجارية العثمانية- البريطانية التي أكدت على بنود نظام الامتيازات الأجنبية. وألغت جميع أشكال الاحتكارات الحكومية في الدولة العثمانية التي كانت تمنع التجار الأوربيين من إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين، مما أدى ذلك إلى مزيد من العجز في ميزانيتها[٣]. وبغية الحد من تفاقم ذلك العجز عقدت تلك الدولة أول اتفاقية قرض اجنبي سنة ١٨٥٤ مع مؤسسة ((Dent Palmer Co.)) البريطانية، ثم عقدت في السنة التالية اتفاقية قرض آخر مع مؤسسة ((Rothschilds of London))[٤]. وأدى هذا إلى تأسيس البنك العثماني سنة ١٨٥٦ من قبل مصرفيين بريطانيين أولاً، حيث بدأ ذلك البنك يتعاطى أعمال تشييد السكك الحديدية التي كانت تقوم بها الشركات الأجنبية، وبضمنها البريطانية. ففي السنة نفسها منحت شركة بريطانية امتياز مد سكة حديد بين أزمير وأيدين Aydin مما مكن تلك الشركات من الحصول على حقوق استثمار المناجم الواقعة على جانبي ذلك الخط وغيره من الخطوط، فضلاً عن تحويل عمليات إقامة البنية التحتية للاقتصاد العثماني، وتقديم الخدمات العامة[٥]. مما ترتب على ذلك حصول المزيد من العجز في ميزانية الدولة العثمانية وبالتالي عجزها ليس في تسديد القروض التي قُدمت لها، بل في تسديد الفوائد المستحصلة من تلك القروض، مما سبب ذلك تدخل الدولة الدائنة، وإجبار السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) على إصدار "مرسوم محرم" في ٢٠ كانون الأول ١٨٨١ منشئاً إدارة الدين العثماني العام وموكلاً اليها تحصيل إيرادات حكومية معينة. وكان ممثلا بريطانيا وفرنسا يتناوبان منصب رئيس الإدارة في المراحل الأولى من تأسيس تلك الإدارة، باعتبار أن دولتيهما كانت تمثلان أكبر دائنين للدولة العثمانية[٦].

أدى تأسيس مثل تلك الإدارة الأجنبية إلى فقدان الدولة العثمانية جزء من سيادتها واستقلالها. وعندما اشتركت تلك الدولة في الحرب العالمية الأولى

إلى جانب ألمانيا والنمسا كان استقلالها الاقتصادي مفقوداً، فوجدت الفرصة مناسبة لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في ايلول ١٩١٤[٧]. ورداً على ذلك أعلنت بريطانيا رسمياً الحرب على الدولة العثمانية في ٥ تشرين الثاني من السنة نفسها. كما أرسلت حملتين عسكريتين بسبب تعرض مصالحها في تلك المناطق إلى الخطر[٨]. وخلال سنوات الحرب توصلت بريطانيا مع حلفائها إلى عدة اتفاقيات سرية[٩]. بهدف تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها، علماً بأن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية حتى نشوب تلك الحرب كانت تهدف إلى عدم تقسيم ممتلكات تلك الدولة بهدف حماية مصالحها هناك[١٠]. وعندما وضعت الحرب أوزارها بهزيمة الدولة العثمانية أملى الأميرال البريطاني كالثورب Calthorpe شروطه القاسية على تلك الدولة بموجب هدنة مودرس Mudros في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، إذ أصبحت معظم أراضيها تحت سيطرة دول الوفاق، وعلى أثر ذلك برزت الحركة الوطنية التركية (الكمالية) بقيادة مصطفى كمال باشا [اتاتورك] في الأناضول لتأخذ على عاتقها مهمة تحرير الأراضي التركية، وفعلا استطاعت تلك الحركة عن طريق الكفاح المسلح خلال السنوات(١٩٢٠-١٩٢٢) من تحرير معظم تلك الأراضي بعد أن تخلت ايطاليا وفرنسا عن تأييدهما للسياسة البريطانية، وبالتالي دعم فرنسا للحركة الكمالية بموجب معاهدة انقرة التي عقدت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١[١١].

ومع انهيار الجيش اليوناني في أيلول ١٩٢٢ المدعوم من قبل بريطانيا، وتقدم القوات الكمالية في أزمير والمنطقة المحايدة حول المضايق أدى بالحكومة البريطانية إلى التخلي عن سياستها العدائية تجاه الدولة العثمانية، واللجوء إلى المفاوضات السلمية ومن ثم عقد مؤتمر لوزان Lozan (١٩٢٢-١٩٢٣)، فتم تسوية جميع المشاكل المعلقة مع تلك الدولة بموجب معاهدة لوزان بسويسرا في ٢٤ تموز ١٩٢٣ باستثناء مشكلة الحدود العراقية-التركية، والتي أظهرت الى الوجود مشكلة الموصل[١٢].

تطور العلاقات السياسية التركية-البريطانية ١٩٢٣-١٩٣٨

اقتصرت المناقشات بشأن مشكلة الموصل عند افتتاح مؤتمر لوزان بين الوفد البريطاني برئاسة كرزن Curzon وزير خارجية بريطانيا، والوفد التركي برئاسة عصمت باشا [اينونو] وزير خارجية تركيا على تبادل شخصي لوجهات نظر رئيسي الوفدين، بطلب من عصمت باشا، حيث تم تبادلهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الأول ١٩٢٢ و٣١ منه، واحتوت تلك المذكرات حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بالموصل أو أعطائها إلى تركيا لأسباب عرقية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية، والجدير بالذكر إن تلك المشكلة كانت السبب الرئيسي في عدم التوصل إلى معاهدة الصلح النهائية بين دول الوفاق من جهة وتركيا من جهة أخرى في ذلك المؤتمر في وقت مبكر. وأخيراً تم التوقيع عليها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ دون التوصل إلى حل نهائي لمشكلة الموصل، بدليل ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الثالثة من تلك المعاهدة التي تضمنت تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة شهور. وفي حالة عدم توصلهما الى اتفاق خلال تلك المدة يحال النزاع إلى مجلس عصمة الأمم(١٣).

استؤنفت مباحثات الوفدين في ١٩ أيار ١٩٢٤ في منطقة كاظم باشا بأستانبول تحدوهما رغبة قوية للمصالحة. وعندما طرحت وجهات نظر الوفدين بشأن المشكلة بدت الهوة شاسعة ومنيت تلك المباحثات بالفشل، وزادت من مشكلة تفاقم العلاقات التركية- البريطانية. وبعد مضي تسعة شهور أحيلت مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم بناء على مبادرة بريطانية. واقترح الأتراك في جنيف على ضرورة إجراء استفتاء شعبي عام من قبل مفوضية عصبة الأمم، وخرجت تلك المفوضية بتقرير مفاده إن سكان ولاية

الموصل يفضلون العراق على تركيا. وفي الوقت الذي كانت فيه المفوضية تقوم بصياغة التقرير، اندلعت حركة كردية مسلحة ضد الحكومة التركية بقيادة الشيخ سعيد النقشبندي سنة ١٩٢٥، وكانت الدوافع وراء تلك الحركة هي ظهور الشعور القومي الكردي والاستياء من الإجراءات الكمالية مثل التحديث والعلمانية، فضلاً عن التحريض البريطاني لها[١٤].

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ قرر مجلس عصبة الأمم إعطاء تلك الولاية إلى العراق، وفي الوقت نفسه حث المجلس كل من تركيا وبريطانيا على ضرورة التوصل إلى اتفاق ودي من أجل إنهاء حالة التردي وسوء الفهم بشأن المشكلة. وعلى أثر ذلك توجه توفيق رشدي بك وزير خارجية تركيا إلى الأتحاد السوفيتي والتقى بـ (جيجرين Chicherin) رئيس دائرة الحكومة السوفيتية للشؤون الخارجية وتم التوقيع على اتفاقية جديدة بعد مرور يوم واحد على قرار العصبة. ومع ذلك لم تكن تركيا راغبة في خوض أية مغامرة تحدي لقرار العصبة أو اللجوء إلى استخدام السلاح، بل على العكس من ذلك قامت بالتوقيع على معاهدة مع كل من بريطانيا والعراق في أنقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦[١٥]. نصت المادة الأولى منها على أن خط الحدود بيت تركيا والعراق عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط جنوبي علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للأرض العراقية بين هذين المكانين داخلاً ضمن الحدود التركية. وقضت المادة الرابعة عشرة على أن تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية ١٠% من حصة شركة النفط التركية ولمدة خمس وعشرين سنة ابتداءً من تاريخ تنفيذ المعاهدة والتي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ١٨ حزيران ١٩٢٦[١٦].

كشفت عملية حسم النزاع على ولاية الموصل عن مكنونات العداء بين تركيا وبريطانيا، في حين إن تقدماً بطيئاً باتجاه تثبيت أسس الصداقة قد بدى

للعيان سنة ١٩٢٩، حيث شهدت تلك السنة بداية المصالحة الدبلوماسية من خلال ما قام به فريق بحري بريطاني من زيارة رسمية الى استانبول، واستقبال مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية قائد الأسطول البحري البريطاني والسفير البريطاني أثناء زيارتهما لأنقرة. وعلى الرغم من الجهود السوفيتية الحثيثة التي بذلت لمنع تركيا من الارتباط بعصبة الأمم، إلا أن مصطفى كمال شعر بضرورة أن يقدم على مثل تلك الخطوة وأن يقيم علاقات إيجابية مع تلك العصبة من أجل تعزيز موقع تركيا الدولي حيث ارتبطت بها رسمياً في ١٨ تموز ١٩٣٢[١٧].

وبعد أن انضمت تركيا إلى تلك العصبة أخذت تعمل كل ما في وسعها من أجل تحقيق فكرة التعاون البلقاني الوثيق وبالتالي قيادة دول البلقان، حيث عقدت معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع اليونان في ١٤ أيلول ١٩٣٣، ومع رومانيا في ١٧ تشرين الأول من العام نفسه. فضلاً عن الدور الذي قامت به بشأن تسوية الخلافات اليونانية-البلغارية. ودفعت تلك التحركات التركية-اليونانية-البلغارية سفير بريطانيا في صوفيا إلى أن يصرح: ((بوجود خطط أعدت من أجل أتفاق بين هذه الدول الثلاث، وإن بريطانيا ترحب بمثل هذا التطور في جنوب شرق أوربا)). ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن الحكومة البريطانية باركت رسمياً مشروع معاهدة البلقان وعبرت عن أسفها للفشل في ضم بلغاريا إلى المعاهدة، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها ماكسيموس Maximos وزير خارجية اليونان في بداية كانون الثاني ١٩٣٤ إلى بريطانيا وفرنسا لتوضيح تلك المعاهدة وموقف بلغاريا منها ومعرفة ردود أفعال بريطانيا وفرنسا[١٨].

أدت التطورات اللاحقة إلى تقارب أكثر بين تركيا وبريطانيا وبالتالي إلى تعزيز علاقاتهما، ومنها بروز خطر التوسع الفاشيستي في أفريقيا وذلك من خلال تصريحات موسوليني، وهجوم ايطاليا على الحبشة (أثيوبيا) ما بين ١٩٣٥-١٩٣٦، وتهديدها منطقة حوض البحر المتوسط. وإعادة التسليح

الألماني في منطقة الراين، فاستغلت تركيا تلك الظروف لتحقيق تعديل نظام المضايق الذي فرضته معاهدة لوزان[١٩]، حيث طالبت في نيسان ١٩٣٦ من خلال المذكرة التي قدمتها إلى الدول التي وقعت على تلك المعاهدة في السماح لها بتحصين المضايق والحصول على السيادة الكاملة عليها[٢٠]. وباستثناء ايطاليا فلم تكن هناك رد فعل على المذكرة التركية، لا بل أنها لقيت ترحيباً، خاصة من قبل بريطانيا، إذ أنها لم تجد في المطلب التركي ما يبرره فقط، بل إنها أيضاً كانت بحاجة إلى حلفاء جدد في منطقة شرقي حوض البحر المتوسط لصد المطامع الإيطالية عن تلك المنطقة. كما استغلت بريطانيا تلك المناسبة بهدف إبعاد تركيا عن الاتحاد السوفيتي[٢١]. وأخيراً تم توقيع الأطراف المعنية على اتفاقية مونترو Montreux في ٢٠ تموز ١٩٣٦، حيث وافقت جميع تلك الأطراف باستثناء ايطاليا التي وافقت في معاهدة مستقلة عقدتها مع تركيا في ٢ أيار ١٩٣٨ على الاقتراح الذي تقدمت به تركيا[٢٢]، وبموجب هذه الاتفاقية استعادت تركيا حق تحصين منطقة المضايق، ووظيفة الرقابة عليها التي كانت مناطة إلى لجنة دولية. كما تقرر الاحتفاظ بمبدأ المرور الحر لجميع السفن، إلا أن تركيا منحت حق منع مرور السفن الحربية في وقت الحرب، عندما ترى أنها مهددة بخطر حرب داهمة[٢٣].

وصفت إحدى المصادر التركية هذه الاتفاقية باعتبارها ((نصراً سياسياً)) لتركيا منذ أن ((سُمحت لتركيا بإعادة تسليح المضايق وبالتالي تقوية موقعنا في حوض البحر المتوسط، مما عززّ صوتنا في الشؤون الدولية، وجعل من طبيعة صداقتنا مع القوى الأخرى أكثر قيمة))[٢٤].

تعد إتفاقية مونترو نقطة تحول وصفحة جديدة في التاريخ المعاصر للعلاقات التركية-البريطانية. ففي خلال الزيارة التي قام بها ادوارد الثامن ملك بريطانيا لأستانبول في أيلول ١٩٣٦، ولقائه بمصطفى كمال أتاتورك، حيث عقد معه أواصر الصداقة بعد جفاء. كما كانت هناك وساطة بريطانية

بين تركيا وفرنسا. بشأن لواء الاسكندرونة، فقبل الطرفان تلك الوساطة وتم الأتفاق على أن يتمتع ذلك اللواء بإدارة خاصة، وأن تضمن تركيا وفرنسا سلامته[٢٥]. وكانت الزيارة التي قام بها عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا إلى لندن سنة ١٩٣٧. لحضور حفل تتويج جورج السادس، أثرها البالغ في تمتين تلك الصداقة، وبعد عودته أشار المتحدث الرسمي التركي إلى المودة البالغة التي لمسها اينونو لدى عامة الشعب، فضلاً عن الدوائر الرسمية، وأضاف ((لقد وجدنا السياسة البريطانية تسير لخدمة عملية السلام تماشياً مع سياستنا))[٢٦].

ظهر التقارب بين الدولتين أكثر فأكثر بعد أن أعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، التي سعت بريطانيا لأقامتها في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها. وكان عقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان يدخل ضمن تلك المحاولات[٢٧].

وفي مؤتمر نيون Nyon المنعقد في فرنسا في ١٤ أيلول ١٩٣٧ قدمت تركيا دعماً قانونياً لبريطانيا في حق الدفاع عن ملاحتها الدولية ضد الهجمات التي تشنها الغواصات الايطالية في البحر المتوسط[٢٨].

وبشأن رغبة الحكومة التركية في تقوية علاقاتها مع بريطانيا كتب السفير البريطاني ناتشبول هوجيسين Knatchbull_Hugessen لدى أنقرة سنة ١٩٣٨ ما يلي: ((لقد كان أمراً مدهشاً أن نجد الحكومة التركية متلهفة في السير بخطى سريعة نحو تحقيق ذلك الهدف وكيف أنهم كانوا مستعدين للتعامل معي على أساس مبني على الصراحة والثقة المتناهيتين))[٢٩].
وأثمرت تلك الجهود في عقد اتفاقية تبادل المساعدة المشتركة بين بريطانيا وتركيا، في ١٢ أيار ١٩٣٩ في حالة العدوان أو الحرب في منطقة حوض البحر المتوسط، على الرغم من العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع المانيا، فإن الحكومة التركية وجدت سياستها تتماشى مع الكتلة البريطانية، التي تهدف

إلى وقف توسع الألمان في البلقان. وفي الوقت نفسه أدت تلك الاتفاقية إلى عقد اتفاقية مماثلة بين تركيا وفرنسا، لأن الفرنسيين أبدوا استعدادهم للتخلي كلية عن لواء الاسكندرونة للأتراك[٣٠].

تطور العلاقات الاقتصادية التركية-البريطانية (١٩٢٣-١٩٣٨)

منذ نشوب الحرب العالمية الأولى فقدت بريطانيا المكانة التي كانت تتصدرها كأفضل زبون للدولة العثمانية على مستوى الصادرات والواردات معاً. إذ كانت كفة الميزان بين الدولتين قبل تلك الحرب تميل لصالح بريطانيا الى حد تتراوح بين ٣٣-٤٠% من الصادرات البريطانية التي كانت تصل ما بين ٨-٩ مليون جنيه إسترليني سنوياً. وخلال السنوات التي أعقبت نهاية تلك الحرب وحتى سنة ١٩٢٨ لا توجد أية إشارة فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين ويعزى السبب في ذلك إلى عزوف الحركة الكمالية عن التعامل مع بريطانيا بسبب احتلال الأخيرة لأجزاء واسعة من أراضي الدولة العثمانية، وبروز مشكلة الموصل التي لم تحسم إلا سنة ١٩٢٦[٣١]. كما شهدت السنوات ١٩٢٩-١٩٣٤ انخفاضاً في التبادل التجاري بينهما، ويعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) أولاً. وتذبذب الإنتاج في تركيا ثانياً، ونشاط التبادل التجاري بين تركيا والدول الأخرى ومنها المانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبحت هذه الدول، ولا سيما المانيا أفضل زبون لتركيا ثالثاً[٣٢]. والاتفاقية التجارية التي عقدتها بريطانيا مع دول الكومونولث البريطاني (الدومينيون Dominion) في أوتاوا سنة ١٩٣٢، والتي منحت بموجبها تلك الدول حقوقاً تجارية وكمركية خاصة، فضلاً عن صعوبة إيجاد سوق للبضائع والأموال التركية في الأسواق البريطانية لمنافسة أموال دول الكومونولث لها منافسة شديدة رابعاً[٣٣].

ويوضح الجدول الآتي العلاقة التجارية بين بريطانيا وتركيا خلال تلك المدة بالباونات الانكليزية:

السنة	الصادرات البريطانية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى بريطانيا
١٩٢٩	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٣٣	١,١٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
١٩٣٤	٩٠٣,٠٠٠	٥٦١,٠٠٠[٣٤]

وفي الوقت نفسه حاولت الحكومة البريطانية أكثر من مرة رفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين عن طريق عقد اتفاقية تجارية تصون مصالح الطرفين، وبهذا الخصوص أتصل برسي لورين سفير بريطانيا في أنقرة مع المحافل التركية ذات الشأن، إلا أن محاولته باءت بالفشل بسبب تلك الظروف. استمرت الحكومة البريطانية أوائل ١٩٣٥ في مواصلة جهودها مع الحكومة التركية لتحقيق الغاية المنشودة، وبعد مفاوضات دامت بضعة شهور تم التوقيع على اتفاقية تجارية بينهما في ٤ حزيران من السنة نفسها في أنقرة بين السير برسي لورين ونعمان منمنجي أوغلو N.Menemenci oglu السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية، ومن أهم ما تضمنته تلك الاتفاقية: إنها كانت مبنية على أساس الكليرنك Clearing المقاصّة (تخليص من الكمرك وتصفية الحسابات بين مختلف البنوك) بشرط أن يكون ٣٠% من المدفوعات دوفيزاً حراً. وأن تُدفع بدلات الأموال الصادرة من بريطانيا والداخلة إلى تركيا إلى البنك المركزي في تركيا بالجنيهات التركية، وكذلك أن تدفع بدلات الأموال الصادرة من تركيا والداخلة إلى بريطانيا إلى بنك بريطاني ينتخبه البنك المركزي التركي بالليرات البريطانية، وأن تتعهد

الحكومة البريطانية بتخفيض الضريبة على التين التركي من ١٠,٦ شلناً إلى ٧ شلنات، فضلاً عن المنتوجات التركية الأخرى مثل الصوف والبلوط والبندق، وبالمقابل تتعهد الحكومة التركية بأجراء التسهيلات الخاصة للبضائع البريطانية التي كانت في مخزن الكمارك بحيث تضمن لأصحابها حق الاستفادة من تلك الاتفاقية، وأن تكون مدة العمل بهذه الاتفاقية ٩ شهور من تاريخ تنفيذها ويجوز تمديدها لأمد آخر باتفاق الطرفين[٣٥].

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أتفقت الحكومة التركية في تشرين الثاني ١٩٣٥ مع قسم من الشركات البريطانية على بناء عدة سفن لنقل المسافرين والبضائع في مختلف الأحجام شرط أن يتم صنعها وتسليمها إلى الحكومة التركية بعد مرور سنة واحدة[٣٦].

والجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية التركية-البريطانية شهدت تحسناً ملحوظاً بعد ذلك التاريخ إثر المواقف السياسية البريطانية المؤيدة لتركيا بسبب التطورات التي شهدتها أوربا والتي سبق ذكرها، فضلاً عن تأييد بريطانيا للمقترح التركي بشأن إعادة تنقيح نظام المضايق[٣٧]. ففي سنة ١٩٣٦ مثلاً أصبحت بريطانيا تتبوأ المرتبة الثالثة في التبادل التجاري مع تركيا بعد كل من ألمانيا والولايات المتحدة، حيث بلغت الصادرات التركية إلى بريطانيا ٦,٣٥٦,٣٤٩ ليرة تركية، بينما بلغت الاستيرادات التركية ٦,١٠٣,٨٢٤ ليرة تركية[٣٨].

وفي سنة ١٩٣٧ أوكلت الحكومة التركية مهمة إنشاء معمل الحديد والصلب في قره بوك Karabuk بالقرب من مناجم الفحم الحجري، إلى شركة بريطانية. وأشار سفير بريطانيا في أنقرة من خلال الكلمة التي ألقاها في حفل وضع حجر الأساس للمعمل المذكور، إلى الروابط الوثيقة التي بدأت تربط تركيا ببريطانيا من الناحية التجارية والصناعية بعد السياسية، وأن يكون هذا المعمل فاتحة عهد جديد في التعاون المالي والصناعي بين الدولتين[٣٩].

وعلى اثر توسع العلاقات التجارية بين تركيا وبريطانيا وشدة حرص الحكومة التركية بأجراء المعاملات المالية والنقدية على يد البنوك التركية بقدر المستطاع، أدى بإدارة بنك ايش Is Bankasi التركية في أن تفكر في فتح فرع له في لندن أسوة بفرعيه الآخرين بالإسكندرية وهامبورغ، حيث توجه مدير البنك المذكور في تموز ١٩٣٧ إلى لندن تمهيداً لتلك المهمة(٤٠).

شهدت السنة التالية تقارباً أكبر بين الدولتين. ففي أيار وبعد مفاوضات بين الجانبين تم توقيع اتفاقية لندن، ومما تضمنته تلك الاتفاقية تقديم بريطانيا قرضاً لتركيا بقيمة ١٦ مليون جنيه، ومقابل ذلك تعهدت تركيا بأن تسلم لبريطانيا معادن خامة، وبخاصة الكروم معادلة لقيمة القرض(٤١). والجدير بالملاحظة أن تقديم مثل ذلك القرض لتركيا عزز كثيراً من تنامي عرى الصداقة بين الدولتين، بدليل أنه عندما أرادت ألمانيا التعويض عن قيمة ذلك القرض بمنح تركيا قرض قيمته ١٥٠ مليون مارك ألماني فإن وزير خارجية تركيا توفيق رشدي اراس Aras (١٩٢٥-١٩٣٨) صرح قائلاً: ((مهما حصل فإن تركيا سوف لن تكون في صف المعسكر المعادي لبريطانيا))(٤٢).

وأسهم ذلك القرض في قيام صناعات محلية تركية، كما خصص جزءاً منه لإكمال معمل الحديد والصلب في قره بوك(٤٣).

الخاتمة

أتسمت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية منذ أن تغلغل نفوذها في تلك الدولة بموجب نظام الامتيازات الأجنبية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى بالحفاظ على وحدة أراضي تلك الدولة بهدف حماية مصالحها فيها، فضلاً عن تأمين طرق مواصلاتها المؤدية إلى مستعمراتها في الشرقين

الأوسط والأدنى، إلا أن نشوب تلك الحرب وانضمام الدولة العثمانية إلى المعسكر المعادي لبريطانيا، أدى إلى تعرض مصالح الأخيرة إلى الخطر. ورداً على ذلك اتفقت مع حليفاتها على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وفقاً لاتفاقيات سرية عقدت أثناء تلك الحرب.

وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية من تلك الحرب أملت بريطانيا شروطها القاسية عليها بموجب هدنة مودرس وقسمت أراضيها إلى مناطق احتلال بريطانية وفرنسية وايطالية ويونانية.

إن الحركة الوطنية التركية (الحركة الكمالية) التي أخذت على عاتقها مهمة تحرير الأراضي التركية من المحتلين الأجانب دخلت بعد تحرير معظم تلك الأراضي في مفاوضات مباشرة في سويسرا مع دول الحلفاء. وغيرها من الدول لتسوية المشاكل المعلقة، حيث تم تسوية جميع المشاكل في مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣) باستثناء مشكلة الموصل، إذ لم يتم تسويتها بين بريطانيا وتركيا إلا في عام ١٩٢٦. والجدير بالذكر أن العلاقات التركية-البريطانية أصابها الجمود منذ إعلان الجمهورية ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٢٨، إلا أنه بعد تلك المدة طرأ على تلك العلاقات بعض التحسن بعد أن رأت الحكومة التركية ضرورة الانضمام إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

إن التطورات التي شهدتها أوربا ومنها التهديد الايطالي لمنطقة البحر المتوسط واحتلالها لأثيوبيا سنة ١٩٣٦ وإعادة التسليح الألماني في منطقة الراين جعل كل من تركيا وبريطانيا تتجه إحداهما صوب الأخرى. كما أن موقف بريطانيا المؤيد لتركيا فيما يتعلق بإعادة النظر في نظام المضايق، بهدف اتخاذ إجراءات فعالة في منطقة المضايق لمواجهة أي تهديد خارجي محتمل، أدى إلى توقيع اتفاقية مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦ وإلى تمتع تركيا بالسيادة الكاملة على تلك المضايق. لذا تعد هذه الاتفاقية نقطة تحول في العلاقات التركية-البريطانية، حيث شهدت الحقبة التي تلتها تحسناً ملحوظاً في العلاقات السياسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالعلاقات السياسية فقد

شهدت زيارات متبادلة بين مسؤولي الدولتين وفي أعلى المستويات، وانضمام تركيا إلى الأحلاف العسكرية التي سعت بريطانيا إلى إقامتها في منطقة الشرق الأوسط. أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فقد تبوأت بريطانيا خلال ذلك المرتبة الثالثة فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع تركيا بعد كل من ألمانيا والولايات المتحدة. وأوكلت الحكومة التركية مهمة إنشاء أول معمل للحديد والصلب في قره بوك إلى شركة بريطانية، كما أن القروض التي قدمتها بريطانيا إلى تركيا سنة ١٩٣٨ أسهمت بشكل فعال في قيام صناعات محلية تركية وعززت كثيراً من تنامي عرى الصداقة بينهما.

Turkish-British Relations 1923-1938

By: Dr. Hanna Azzo Behnan

Lecturer Regional Studies Center

Abstract

Turkish-British relations since the republic in 1923 till 1928 was characterized by stagnation where the problem of Mosul in 1926 had discovered the elements enmity between them .

In 1929, the beginning of diplomatic rapproachment between both states was clear and these relations improved since mid of 1930 is due to the British position supporting the issue of Turkish straits when Turkey demanded to hold an international conference to review the articles within the treaty of Lozan in1923.

The British role supporting Turkey in Montreux conference in 1936 had got great effect for Turkey to have a complete control upon the straits within that treaty on July ,20 of that year.

After this, the relations had witnessed an obvious development on both political And economic levels.

الهوامش والمصادر

---

(١) يقصد به ما منحه سلاطين الدولة العثمانية للدول الأوربية عن طريق معاهدات ثنائية. وكانت معاهدة سنة ١٥٣٥ بين فرنسا والدولة العثمانية الأساس التي بنيت عليها الامتيازات اللاحقة لتلك الدول. للمزيد من التفاصيل ينظر: Nasim Sousa, The Capitulatory Regime of Turkey, The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1933, pp. 68-111.

(٢) ز. ي. هرشلاخ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٦١-٦٢.

(٣) د. خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤، مجلة دراسات تركية، العدد (٢)، مركز الدراسات التركية سابقا{ الاقليمية لاحقا} ،جامعة الموصل كانون الأول ١٩٩١، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١٣٩-١٤٠.
(٥) هرشلاغ، المصدر السابق، ص ص ٦٥-٦٩.
(٦) المصدر نفسه، ص ص ٨٦-٨٧.
(٧) سر ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، ترجمة حسن أحمد السلمان، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ص ٨٤-٨٥.

(8) Marian Kent, Great Britain and the End of the Ottoman Empire (1900-23) in: The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, London, 1984, p. 185.

(٩) للتفاصيل عن تلك الاتفاقيات ينظر:

(10) Hurewitz, J. C, The Middle East and North Africa in World Politics, Adocumentary Record, vol. 2, (1914-1945), London, 1979, p p. 16-24, 94-96.

(١١) للتفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر: Hurewitz, op. cit, p p. 262-265.

(12) Kent, op. cit, p. 192.

(١٣) د. فاضل حسين، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام)، الطبعة الثالثة، بغداد ١٩٧٧، ص ص ٢٩-٣٩.

(14) Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Policy (1923-1938) in: The Turkish Year book of International Relations 1961, Ankara, 1963, p p. 104-105.

(15) I bid., p. 106.

(١٦) حسين، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٦.

(17) Ataov, op. cit, p. 107.

(١٨) عبد شاطر عبدالرحمن المعماري، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٩٥، ص ص ١٠٥-١٠٩.
(١٩) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦١، ص ٣٩٧.

(20) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol: 2, London, 1977, p. 377.

(21) Ataov, op. cit, p. 108.

(22) Shaw and Shaw, op. cit, p. 377.

(٢٣) مكريدس، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

(24) Ataov, op. cit, p. 111.

(٢٥) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٧، ص ص ٦١-٦٢.

(26) Ataov, op. cit, p p. 111-112.

(٢٧) د. ابراهيم خليل أحمد ود. خليل علي مراد، ايران وتركيا (دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٩٩٢، ص ٢٥٤.

(28) Ataov, op. cit, p. 112.

(29) Quoted in: I bid., p. 113.

(٣٠) وليم لانجر، موسوعة تاريخ العالم، الجزء السابع، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة-نيويورك ١٩٦٩، ص ص ٢٩٠٦-٢٩٠٨.

(31) S. C. Wyatt, The Economic and Financial Situation in Turkey: Some Observations, Journal of the Royal Central Asian Society, vol: 21, 1934, Vanduz, 1964, p. 226.

(32) I bid., p p. 226-228.

(٣٣) تقرير المفوضية العراقية الملكية في انقرة لشهر كانون الول ١٩٣٤، رقم الملفة 311/719، وثيقة رقم ١، ص ٩.

(٣٤) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٣٥) تقرير المفوضية العراقية الملكية في انقرة لشهر حزيران ١٩٣٥، رقم الملفة 311/719، وثيقة رقم ٦، ص ٣٣.

(٣٦) تقرير المفوضية العراقية الملكية في انقرة لشهر تشرين الثاني ١٩٣٥، رقم الملفة 311/719، وثيقة رقم ١٦، ص ٩٥.

(37) Ataov, op. cit, p p. 107-108.

(٣٨) تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة لشهر تموز ١٩٣٧، رقم الملفة 311/720، وثيقة رقم ١٦، ص ٨٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(41) R. G. D. Loffan and Otheres, The Position of Turkey, Survey of International Affairs. Part. 4, vol: 3, 1938, London, 1953, p. 443.

(42) Ataov, op. cit, p. 113.

(43) Richard D. Robinson, The First Turkish Republic, Harvard Uni .Press, Cambridge, 1963, p.107; Berch Berberoglu, Turkey in Crisis, Zed Press, London, 1982, p. 41.